الأمم المتحدة

HSP/OEWG-H.2024/7

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

برنامج الموئل

Distr.: General
16 September 2024

Arabic
Original: English

فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بتوفير السكن اللائق للجميع
الدورة الأولى
نيروبي، 9–11 كانون الأول/ديسمبر 2024
البند 7 من جدول الأعمال المؤقت*
إنشاء منصة تكميلية متاحة للجمهور تتضمن ملخصات لأحدث البيانات المتاحة عن توفير السكن اللائق

إنشاء منصة تكميلية متاحة للجمهور تتضمن ملخصات لأحدث البيانات المتاحة عن توفير السكن اللائق

تقرير المديرة التنفيذية

أولاً- مقدمة

1- اعتمدت جمعية موئل الأمم المتحدة في دورتها الثانية، في حزيران/يونيه 2023، القرار 7/2 بشأن توفير السكن اللائق للجميع. وبموجب ذلك القرار، طلبت الجمعية من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) تقييم المنصات والموارد المتاحة التي توفر بيانات وأدوات للسلطات أو الحكومات الوطنية والمحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين فيما يتعلق بتمكين حصول الجميع على سكن لائق وآمن وميسور التكلفة. وعلاوة على ذلك، طلبت إلى موئل الأمم المتحدة إنشاء منصة تكميلية متاحة للجمهور تنشر فيها أحدث البيانات المتاحة عن توفير السكن اللائق – مصنفة حسب عوامل مثل الجغرافيا ونوع الجنس والعمر والإعاقة وأي مخاطر أو أسباب استبعاد أخرى ذات صلة – بالإضافة إلى إيجاز السياسات ذات الصلة، ودراسات الحالات الإفرادية، والأدوات وأفضل الممارسات. وكان من المقرر أن تخدم المنصة الدول الأعضاء، وأعضاء وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والسلطات المحلية والإقليمية والحكومات، ومقدمي خدمات الإسكان، والأوساط الأكاديمية، وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يساهمون في تحقيق السكن اللائق والآمن والمستدام للجميع.

ثانياً- الهدف والغايات

2- ستكون المنصة المتاحة للجمهور بمثابة مركز موارد قيّم ييسر بناء التحالفات وتبادل المعرفة ومشاركة البيانات والتعاون بين أصحاب المصلحة الذين يعملون من أجل تحقيق هدف توفير السكن اللائق للجميع. ويعد إنشاء المنصة خطوة أساسية في النهوض بغايات القرار 7/2، إذ يعزز ذلك توافر المعلومات الهامة ونشرها، فضلاً عن تيسير التبادل بين أصحاب المصلحة في مجال الإسكان على الصعيدين الإقليمي والعالمي والتقارب فيما بينهم.

* HSP/OEWG-H.2024/1.

3- وبالنظر إلى أن المنصة تمثل مصدراً شاملاً وسهل الاستخدام للنهوض بإعمال الحق في السكن اللائق على الصعيد العالمي، فإنها ستُصمم من أجل ما يلي:

(أ) ضمان وصول جميع أصحاب المصلحة إلى بيانات حديثة وذات صلة ومصنفة بشأن توفير السكن الملائم بطريقة يسهل الوصول إليها وفهمها؛

(ب) تحديد الجهات الفاعلة والمبادرات الرئيسية في مختلف البلدان والمناطق؛

(ج) تقديم الأدوات والمبادئ التوجيهية والموارد بغية تعزيز قدرة مختلف أصحاب المصلحة على التخطيط لمبادرات الإسكان وتصميمها وتنفيذها وإدارتها بفعالية؛

(د) مساعدة صانعي القرارات في اتخاذ خيارات مستنيرة من خلال تقديم بيانات وسياسات ودراسات حالات إفرادية قائمة على الأدلة تدعم صياغة استراتيجيات إسكان تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) تشجيع التعاون بين أصحاب المصلحة من خلال توفير منصة لتبادل المعرفة والخبرات والرؤى المتعلقة بالإسكان. وقد يشمل ذلك المنتديات أو مجالس المناقشة أو فرص إقامة الشبكات؛

(ز) دعم الشفافية وتحسين المساءلة في قطاع الإسكان.

ثالثاً- تقييم المنصات الحالية والثغرات الرئيسية

4- حُددت العديد من المنصات التي تقدم مجموعة من الموارد، من البيانات الخام والمؤشرات إلى المبادئ التوجيهية للسياسات ودراسات الحالات الإفرادية، مما يدعم الجهود المبذولة لتحسين ظروف الإسكان على الصعيدين العالمي والإقليمي. وتشمل هذه المنصات العالمية الـ 19 والمنصات الإقليمية الـ 14 (3 منها تركز على آسيا والمحيط الهادئ، و3 على أفريقيا، و4 على أمريكا اللاتينية والكاريبي، و4 على أوروبا وأمريكا الشمالية) قواعد بيانات ومراكز موارد وبرامج وائتلافات وشبكات لأصحاب المصلحة المتعددين.

5- وبينما توفر المنصات التي تمت مراجعتها موارد وبيانات واسعة النطاق حول مختلف جوانب الإسكان والتشرد وتحسين الأحياء الفقيرة وتمويل الإسكان، فإن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تعزز فيها منصة الإسكان للجميع المشهد العام، كما هو موضح أدناه.

ألف- البيانات المتكاملة وأدوات قياس الأثر

6- بينما تقدم العديد من المنصات البيانات، فإن هناك نقصاً في الأدوات المتكاملة التي تجمع بين البيانات المتعلقة بالإسكان والتشرد وعمليات الإخلاء وظروف الأحياء الفقيرة والتمويل من أجل قياس أثر السياسات والتدخلات بشكل شامل. ومن شأن وجود منصة موحدة تسمح لأصحاب المصلحة بمقارنة البيانات من قطاعات ومناطق متعددة، مع السماح في الوقت نفسه بتصور كيفية تأثير التغييرات في أحد المجالات (مثل تمويل الإسكان) على مجالات أخرى (مثل معدلات التشرد)، أن يكون ذا قيمة كبيرة.

باء- محدودية توافر البيانات المصنفة

7- توفر العديد من المنصات الحالية بيانات عامة أو مجمعة. وحتى في حال وجود بيانات مصنفة، فإنها لا تُدمج دائماً في الأدوات السياساتية وأطر صنع القرار. وهذا يحد من قدرة الحكومات وأصحاب المصلحة على استخدام هذه البيانات بفعالية. ومن شأن منصة الإسكان للجميع أن تعطي الأولوية لجمع ونشر البيانات المصنفة حسب التركيبة السكانية الرئيسية ودمجها في تقييم الأثر والتحليل من أجل ضمان مراعاة جميع شرائح السكان.

جيم- تكامل مبادرات البيانات التي يقودها المجتمع

8- سُجلت بعض الأمثلة على جمع البيانات بقيادة المجتمع. ولم تعالَج الحاجة إلى المزيد من المبادرات المعممة للبيانات التي يقودها المجتمع، لا سيما في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة، التي تضمن دقة البيانات وتعكس الواقع المعاش للسكان. ومن شأن المنصة أن تيسر توسيع وتكامل جمع البيانات والرصد التي يقودها المجتمع.

دال- مؤشرات جودة المساكن واستدامتها

9- في حين تحظى القدرة على تحمل تكاليف السكن بتغطية جيدة، لا تحظى جودة واستدامة الإسكان إلا باهتمام قليل. وتفتقر العديد من المنصات إلى البيانات والأدوات التفصيلية المتعلقة بمواصفات البناء، والكفاءة في استخدام الطاقة، والقدرة على تحمل تغير المناخ، واستدامة المساكن على المدى الطويل. ويمكن لمنصة الإسكان للجميع أن تدمج عمل الشركاء الذين يقدمون البيانات والأدوات التي تركز على جودة المساكن وأن تسلط الضوء على ذلك العمل، مع دمج مقاييس الاستدامة مثل استخدام الطاقة والبصمة الكربونية والقدرة على الصمود أمام الكوارث الطبيعية.

هاء- تكامل الابتكارات

10- هناك عدد قليل من المنصات التي تدمج حالياً التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة بهدف تعزيز حلول الإسكان. ويمكن استخدام هذه التقنيات لإجراء تحليل أكثر كفاءة وأكثر قدرة على التوقع.

واو- رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنه

11- على الرغم من أن الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة يمثل أولوية عالمية، إلا أن المنصات الحالية غالباً ما تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى بيانات محدثة وقابلة للمقارنة ويصعب الوصول إليها، وهو ما يتعذر معه معالجة جوانب مهمة من التنمية الحضرية والإسكان.

زاي- تحديد الجهات الفاعلة والمبادرات الرئيسية

12- لا توفر أي من المنصات الحالية معلومات واضحة وسهلة المنال حول الجهات الفاعلة والمبادرات الرئيسية المشاركة في الإسكان وإدارة الأراضي والتنمية الحضرية في مختلف المناطق والبلدان. وهذا يصعّب على أصحاب المصلحة تحديد الشركاء ذوي الصلة، وفهم الجهود الجارية ومواءمة أعمالهم مع الأهداف الأوسع نطاقاً. ومن خلال توحيد هذه المعلومات وتنظيمها، يمكن للمنصة أن تكون بمثابة مركز للربط بين أصحاب المصلحة، وتعزيز المساءلة وتوليد دعوات ملموسة للعمل.

رابعاً- تقييم احتياجات الشركاء

13- بغية جمع الرؤى بهدف توجيه عملية تطوير المنصة، بدأ موئل الأمم المتحدة عملية تقييم للاحتياجات ترمي إلى تحديد المتطلبات والأفضليات المحددة والتحديات التي يواجهها أصحاب المصلحة العاملون في مجال السكن الملائم. ومن خلال فهم احتياجات وتوقعات المستخدمين المستهدفين، ستضمن هذه العملية أن المنصة لن تعالج الثغرات الموجودة فحسب، بل ستيسر أيضاً التعاون وتبادل المعرفة واتخاذ القرارات المستنيرة من أجل توفير السكن الملائم للجميع.

14- وقد جرت مشاركة استبيان أولي مع الشركاء غير الحكوميين من أجل تحديد نطاق المناقشات. كما عُمم استبيان ثانٍ على الدول الأعضاء. ولم تكن النتائج الأولية لهذا الاستبيان متاحة بعدُ وقت إعداد هذا التقرير.

15- وتكمن القيمة الملموسة للمنصة في توفير إمكانية الوصول إلى بيانات محدثة وقابلة للمقارنة ويصعب الوصول إليها (بما في ذلك بشأن الجوانب التي لا يشملها حالياً الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة)، وكذلك في تجميع الاتجاهات الرئيسية وتيسير تحليل الجودة.

16- كما ذُكرت الحاجة إلى تعزيز الروابط وتحسين الإحاطة بمواضيع مثل التشرد والتأثير. أخيراً، دعا العديد من الشركاء إلى تحديد الجهات الفاعلة والمبادرات الرئيسية في مختلف البلدان والمناطق بوضوح، وكذلك إلى تعزيز المساءلة وتوليد دعوات ملموسة إلى العمل.

17- ووُجهت دعوة عامة إلى المنصة لتمكين مواءمة إجراءات الإسكان (فيما يتعلق بالسياسات والتمويل والصناعة والمجتمع) فيما يخص المسارات والأهداف الرئيسية نحو الحق في السكن في مختلف السياقات والمناطق الجغرافية.

18- وقد لخصت المناقشة ثلاث مساهمات تناولت كيفية قياس الشركاء لنجاح المنصة وتأثيرها:

(أ) ''تعزز المنصة إمكانية الوصول إلى معلومات مفصلة عن الممارسات الجيدة وتقييم البرامج بطريقة تساعد على تقييم السياسات الأكثر تأثيرا في توفير السكن للجميع، مع تحليل وبيانات أكثر صرامة يمكن للشركاء استخدامها من أجل الدعوة إلى تنفيذ ممارسات معينة''؛

(ب) ''المزيد من الاتساق في الإبلاغ عن البيانات واستخدامها من قبل جميع أصحاب المصلحة، والمزيد من الشفافية ومساءلة أفضل عن خفض أوجه العجز النوعي والكمي في الإسكان''؛

(ج) ''تغييرات فعالة في السياسة العالمية بحيث يُعترف بالإسكان بوصفه وسيلة للرفاه والتنمية الاقتصادية وتوفير المزيد من التمويل المخصص (بما في ذلك من خلال مساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية) للإسكان والمستوطنات العشوائية''.

خامساً- الاستنتاجات والخطوات التالية المقترحة

19- حُددت السمات الرئيسية التالية على أساس البحث المكتبي والتقييم الأولي للاحتياجات:

(أ) *عرض البيانات*: ستضم المنصة مجموعة متنوعة من البيانات المتعلقة بتوفير السكن الملائم، بما يضمن تغطية الجوانب الكمية والنوعية على حد سواء. وستُجمع البيانات وتُعرض على أساس الإطار الذي وضعه الفريق العامل. وستسمح أدوات عرض البيانات التفاعلية للمستخدمين باستكشاف بيانات الإسكان وفهمها من خلال الجداول والرسوم البيانية والخرائط، مما يعزز عملية اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات. وستعطي المنصة الأولوية لتصنيف البيانات بغية توفير رؤى حول الفوارق في الإسكان على أساس الجغرافيا والجنس والعمر والإعاقة وغيرها من العوامل التي تساهم في الإقصاء. وهذا النهج التصنيفي ضروري لتطوير سياسات إسكان محددة الأهداف ومنصفة. وسيكون لدى المستخدمين خيار فرز بيانات الإسكان وعرضها وفقاً لعوامل مختلفة، مما ييسر إجراء هذه التحليلات المصممة خصيصاً.

(ب) ملخصات السياسات: بالإضافة إلى البيانات، ستوفر المنصة ملخصات موجزة للسياسات والمبادرات المتعلقة بالإسكان التي تنفذها الحكومات الوطنية والمحلية. كما سيتم تضمين معلومات لتقييم وتقدير أثر التدخلات في توفير السكن للجميع من أجل دعم النشر والتكرار والدعوة. وستيسر هذه الملخصات تبادل أفضل الممارسات والتعلم من السياسات.

(ج) *مستودع دراسات الحالات الإفرادية*: ستُعرض دراسات حالات إفرادية تبين التدخلات الناجحة في مجال الإسكان والحلول المبتكرة والمبادرات التي يقودها المجتمع. وستكون دراسات الحالات الإفرادية هذه بمثابة أمثلة عملية لأصحاب المصلحة الذين يسعون إلى وضع استراتيجيات إسكان فعالة. وهنا أيضاً، سيولى الاهتمام لتقييم البرامج بطريقة تدعم تقييم الأثر بغية ضمان الدعوة والتعلم من السياسات.

(د) *أدوات الرصد والتقييم*: ستسعى المنصة إلى توفير إطار عمل وأدوات لرصد وتقييم أثر التدخلات والسياسات والبرامج الإسكانية وتقييمها، فضلاً عن تقييم فعالية النهج المختلفة في إعمال الحقوق في السكن وتحسين الظروف المعيشية.

(هـ) *مركز الموارد*: ستستضيف المنصة أيضاً مجموعة من الأدوات والمبادئ التوجيهية ومواد التدريب والمنهجيات التي يمكن أن تستخدمها الحكومات الوطنية والمحلية ومقدمو خدمات الإسكان ومنظمات المجتمع المدني بهدف تحسين ظروف السكن ونتائجه.

(و) *التعاون*: ستستضيف المنصة منتدى خاصاً يمكن للأعضاء المسجلين الوصول إليه عن طريق عملية توثيق. وسيوفر هذا المنتدى مساحة للتدوين وغرفة للدردشة ومستودعا للوثائق بمستويات وصول مختلفة (على سبيل المثال، للقراءة فقط، والتعديل، والتحرير، والتنزيل، والحذف). وستُدار المحادثات من خلال تقديم مواضيع للنقاش، وإدارة بروتوكولات المناقشة، واستخلاص الدروس المستفادة، وتوجيه المناقشات بشكل بنّاء، وإجراء استطلاعات للرأي ودراسات استقصائية. ورهنا بالموارد المتاحة، سيتم استكمال حيز التعاون هذه بحلقات دراسية واجتماعات عبر الإنترنت وبالحضور الشخصي.

(ز) *واجهة بينية سهلة الاستخدام*: ستضمن الواجهة البينية الحدسية وسهلة الاستخدام سهولة التصفح وإمكانية الوصول إلى جمهور متنوع، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة. وستُنفذ وظيفة بحث وفرز متقدمة (مدعومة بالذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال) من أجل تمكين استكشاف التقارير والمبادئ التوجيهية والسياسات ودراسات الحالات الإفرادية وغيرها من الوثائق، مع إمكانية الفرز حسب الموضوع والمنطقة والمصدر.

(ح) *تغطية عالمية*: ستسعى المنصة إلى تضمين البيانات والموارد من الدول الأعضاء والمنظمات في مختلف المناطق، مما يضمن منظوراً عالمياً شاملاً لتحديات الإسكان وحلولها.

(ط) *تحديثات منتظمة*: سيجري تحديث المنصة بانتظام بغية ضمان سهولة وصول المستخدمين إلى أحدث البيانات والسياسات وأفضل الممارسات المتعلقة بالإسكان.

20- وبغية تحقيق الإمكانات الكاملة للمنصة المقترحة، من الضروري تأمين الموارد التي تسمح بتطوير المنصة ونشرها وتعهدها بنجاح. بالإضافة إلى ذلك، سيلزم توفير تمويل ثابت لتغطية الموارد اللازمة للتنسيق المستمر للموظفين، وتعهد الموقع الإلكتروني ودعم الحلقات الدراسية المواضيعية.

21- وتوفر المنصة المقترحة إمكانية كبيرة للتوسع، وهو ما يسمح لها بالتطور بما يتماشى مع النمو في الدعم واحتياجات أصحاب المصلحة، مع ضمان الكفاءة المالية. وسيؤدي استثمار أولي تم تأمينه جزئياً إلى إنشاء الأساس لتأثير طويل الأجل من خلال تطوير مركز موارد ديناميكي ومنتدى تعاوني عبر الإنترنت.

22- في البداية، سيتم تطوير الميزات الأساسية، مثل نظام التوثيق وحيز المدونات وغرفة الدردشة ومستودع الوثائق، مع الاستفادة من الميزانية السنوية لتنسيق الموظفين وتعهد الموقع الإلكتروني لإدخال مكونات إضافية تدريجياً مثل الحلقات الدراسية بالحضور الشخصي والحلقات الدراسية عبر الإنترنت، حسبما تسمح به الموارد. كما سيتم توسيع نطاق الحلقات الدراسية المواضيعية على أساس الطلب المجتمعي والتمويل المتاح.

23- ويتطلب التعهد القوي للموقع الإلكتروني، بما في ذلك التحرير والترجمة وعرض البيانات، موارد إضافية تضمن أن تظل المنصة مستجيبة لاحتياجات المحتوى المتطورة. ويمكن تعديل ميزانية السفر للمشاورات المواضيعية مع نضوج المنصة، مع إمكانية الاستعاضة عن الاجتماعات الشخصية بالحلقات الدراسية عبر الإنترنت. وسيؤدي هذا النهج إلى تحسين استخدام الميزانية وتعزيز قيمة المنصة.